

بسم الله الرحمن الرحيم



أكاديمية دراسات اللاجئين

دبلوم الدراسات الفلسطينية

بحث تخرج بعنوان:

اتفاق أوسلو: السياق التاريخي والتداعيات

إعداد الطالبة :

أمني يونس الأطرش

إشراف الدكتور :

عبد السلام معلا

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات التخرج من دبلوم الدراسات الفلسطينية

لعام ٢٠١٨/٢٠١٩

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لأكاديمية دراسات اللاجئين، وللدكتور عبد السلام معلا لإشرافه على البحث وتوجيهاته لي أثناء قيامي بالبحث، فجزاه الله خير الجزاء .

الفهرس :

٢	شكر وتقدير
٣	الفهرس
٥	الملخص
٦	المقدمة
٧	مشكلة البحث
٧	أهداف البحث
٧	أهمية البحث
٨	منهج البحث
٨	الدراسات السابقة
١٠	هيكالية البحث

المبحث الأول : حركة فتح النشأة والرؤية الفكرية

١١	مدخل
١٢	الرؤية الفكرية للحركة
	المطلب الأول : التطورات في فكر الحركة من عام (١٩٦٧ - ١٩٨٨)
١٤	الدولة الديمقراطية
١٥	البرنامج المرحلي " برنامج النقاط العشر "
١٧	الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي
١٨	مبادرة السلام الفلسطينية (١٩٨٨)

المبحث الثاني : السياق التاريخي لاتفاق أوسلو

٢١	المطلب الأول : مشاريع التسوية السلمية
٢٢	اتفاقية كامب ديفد بين مصر وإسرائيل
٢٤	الموقف الفلسطيني من الاتفاقية

٢٤.....	الموقف العربي من الاتفاقية
٢٥.....	مشروع السلام العربي (مشروع فاس) عام ١٩٨٢
٢٦.....	الموقف الفلسطيني من مشروع القمة في فاس
٢٧.....	مشروع شامير للحكم الذاتي مايو ١٩٨٩
٢٨.....	مؤتمر مدريد للسلام أكتوبر ١٩٩١
٣٣.....	المطلب الثاني : الظروف التي صاحبت التوقيع على الاتفاقية
	أولا - البعد المحلي :
٣٣.....	حرب لبنان ١٩٨٢
	ثانيا - البعد الإقليمي العربي :
٣٥.....	حرب الخليج
٣٦.....	ثالثا - البعد الدولي
٣٧.....	المفاوضات السرية
٣٨.....	أهم مراحل وجولات التفاوض
٣٨.....	الجولة الأولى ١٩٩٣/١/٢٠
٣٩.....	الجولة الثانية ١٩٩٣/٢/١١
٤٠.....	المطلب الثالث : بنود الاتفاق
	المبحث الثالث : نتائج الاتفاق
٤٢.....	المطلب الأول : نتائج الاتفاقية على الجانب الفلسطيني
٤٢.....	النتائج السلبية لاتفاق أوسلو على الوضع الفلسطيني بشكل عام
٤٩.....	المطلب الثاني : المكاسب الإسرائيلية من اتفاق أوسلو
٥٣.....	الخاتمة
٥.....	المراجع

الملخص :

يهدف هذا البحث المكون من ثلاثة مباحث إلى الوقوف على السياق التاريخي الذي تم فيه اتفاق أوسلو، وقد سلط الضوء على الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي صحبت التوقيع عليه، كشف خيار التفاوض عن وجود إشكالية تتمثل بجلوس ممثلي الشعب الواقع تحت الاحتلال بالجلوس إلى طاولة التفاوض مع الاحتلال في ظرف غير مواتي لذلك، وهي المشكلة التي يحاول البحث معالجتها. اتبعت الباحثة في هذا البحث المنهج التاريخي الذي يعتمد على دراسة الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، واعتمدت أيضا على المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله وصف الحالة محل الدراسة والوقوف على أبعادها مع استحضار السياق العام الذي أنتجها. توصل البحث للعديد من النتائج كان من أهمها: لم يكن توجه منظمة التحرير الفلسطينية للحلول السلمية وقبولها بوجود إسرائيل وليد اللحظة إنما تطور منذ عام ١٩٦٧، كان للظروف المحلية والإقليمية والدولية أثر كبير في إضعاف م.ت.ف وتوجهها في النهاية لتوقيع الاتفاقية. وقد نتج عن الاتفاقية أيضا آثار كارثية على الوضع الفلسطيني لازمته طوال ٢٦ عاما ولا يزال مكبلا بها حتى الان.

المقدمة :

شكلت اتفاقية أوسلو الموقعة بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ثاني اختراق إسرائيلي للعالم العربي بعد معاهدة كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٨م، كما مثلت تحولا ومنعطفا تاريخيا على مسار القضية الفلسطينية، مما قاد للعديد من التساؤلات حول الأسباب و الظروف التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى التوقيع على هذه الاتفاقية، لذلك يسلط هذا البحث الضوء على السياق التاريخي لاتفاق أوسلو. تتناول المبحث الأول التطورات في موقف حركة فتح من وجود إسرائيل بدءا من فكرة الدولة الديمقراطية عام ١٩٦٧ ومرورا بمبادرة السلام الفلسطينية عام ١٩٨٨م والتي مثلت أول اعتراف للمنظمة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٨٨ واعترافها بقرار التقسيم ١٨١.

وقد تطرق المبحث الثاني إلى السياق التاريخي لاتفاق أوسلو واستعرض أهم مشاريع التسوية السلمية التي شكلت اللبنة أو القاعدة الأساسية التي قامت عليها اتفاقية أوسلو، وتناول الظروف التي صاحبت التوقيع على الاتفاقية سواء منها المحلية أو الإقليمية أو الدولية والتي كان لها أثر كبير في إضعاف منظمة التحرير وتوجهها للحلول السلمية مع الكيان الصهيوني.

بينما تناول المبحث الثالث نتائج الاتفاقية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، استعرضت خلالها النتائج السلبية لأوسلو على الوضع الفلسطيني بشكل عام وبعض النتائج الايجابية لأوسلو كما يتحدث عنها موقعو الاتفاق و المروجون لفكرة التسوية. وقد استفاد الجانب الإسرائيلي من الاتفاق بشكل إيجابي .

مشكلة البحث:

في الوقت الذي عانت فيه الساحة الفلسطينية من ظلم الاحتلال وبطشه ، ومرورا بالانتفاضة الأولى عام ٨٧ وما خلفته من عدد كبير من الشهداء والجرحى والمعتقلين ، ومرورا بإبعاد إسرائيل ٤١٥ فلسطيني من حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى مرج الزهور على الحدود الفلسطينية اللبنانية عام ١٩٩٢ ، وأمام كل هذه المعاناة كانت هناك جهود مضنية لإنجاح عملية التفاوض السرية وإبرام هذه الاتفاقية . وهذا ما يقودني للتساؤل في هذا المقام :

- كيف تطور موقف منظمة التحرير الفلسطينية من وجود إسرائيل ؟
- ما الأسباب التي دفعت منظمة التحرير إلى توقيع هذه الاتفاقية ؟
- ما طبيعة السياق (الخاص والعام) الذي تم فيه اتفاق أوسلو ؟

أهداف البحث :

- الوقوف على السياقات التاريخية في تطور موقف المنظمة من وجود إسرائيل .
- معرفة الأسباب التي دفعت منظمة التحرير إلى الموافقة على توقيع هذه الاتفاقية .
- التعرف على السياق (الخاص والعام) الذي تم فيه اتفاق أوسلو .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يوضح السياق التاريخي الذي من خلاله ستتوصل الباحثة إلى الأسباب التي دفعت باتجاه توقيع الاتفاقية ، والآثار التي ترتبت عليها .

منهج البحث :

ستقوم الباحثة باعتماد المنهج التاريخي في هذا البحث الذي يعتمد على دراسة الماضي لفهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل. أيضا ستعتمد الباحثة على المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله وصف الحالة محل الدراسة والوقوف على أبعادها من استحضار السياق العام الذي أنتجها .

الدراسات السابقة :

- دراسة لحاتم السطري بعنوان مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية(١٩٧١-١٩٩٣). اهتمت الدراسة بدراسة تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، والتغيرات التي طرأت على الفكر السياسي الفلسطيني منذ صدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وحتى توقيع اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣، من خلال دراسة مشاريع التسوية السياسية للصراع العربي_الإسرائيلي، في مجلة شؤون فلسطينية.

- أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية دراسة ل عبد السلام درويش تحدث فيها حول الإشكالية الناتجة عن ذهاب قيادة منظمة التحرير إلى خيار التفاوض، في الوقت الذي غابت فيه مقومات وشروط التفاوض الصحيحة، والتي تتمثل بقدر كاف من التوازن في القوة بين طرفي التفاوض. وقد اشتملت الدراسة على فرضية تقوم على اعتبار أن وجود القوة بكافة أشكالها لطرفي التفاوض يمثل قرينة شرطية لنجاحه، وبغيابها يكون التفاوض فاقدا لمقدماته الصحيحة، الأمر الذي يفتح الباب واسعا أمام تعثر وإخفاق هذا المسار.

- التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية(١٩٦٤-١٩٩٩) ل أنور أبو مور، عرض الباحث في دراسته التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م وحتى عام ١٩٩٩م موعد انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو. حيث تناولت الدراسة مشروع الدولة الديمقراطية الذي طرحته

حركة فتح عام ١٩٦٨م وتحديث عن مشاريع الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين وخاصة المشاريع التي طرحتها القيادات المحلية في الضفة الغربية عام ١٩٦٧، والمشاريع التي طرحتها م.ت.ف، إضافة لمشاريع الحكم الذاتي التي توجت باتفاق أوسلو عام ١٩٩٣.

- تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (١٩٦٤-٢٠٠٦م) ل حمزة الصمادي. تحدث الباحث في دراسته عن طبيعة التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على م.ت.ف منذ إنشائها عام ١٩٦٤م وحتى ٢٠٠٦م.

- دراسة ل حنان عرفات، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية، تحدثت الدراسة عن أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية. ناقشت الدراسة أيضا الالتزامات التي ترتبت على السلطة الفلسطينية تبعا لاتفاق أوسلو ومدى تعزيزها للوحدة الوطنية الفلسطينية. ومن نتائج هذه الدراسة أن اتفاق أوسلو قد أتى بسلطة فلسطينية مارست الفساد في مختلف أوجه الحياة، ومزقت سياساتها وممارساتها الشعب الفلسطيني، و أن هذا الوضع خلق حالة من الإزعاج صعب فيها على الفصائل الفلسطينية تشكيل وحدة وطنية.

هيكلية البحث:

- المبحث الأول : حركة فتح النشأة والرؤية الفكرية

المطلب الأول : التطورات في فكر الحركة ١٩٦٧ - ١٩٨٨

- المبحث الثاني : السياق التاريخي لاتفاق أوسلو

المطلب الأول : مشاريع التسوية السلمية ١٩٧٨ - ١٩٩١

المطلب الثاني : السياق الذي واكب التوقيع على الاتفاقية

المطلب الثالث : بنود الاتفاقية

المبحث الثالث : نتائج الاتفاق

المطلب الأول : نتائج الاتفاقية على الجانب الفلسطيني

المطلب الثاني : المكاسب الإسرائيلية من اتفاق أوسلو

المبحث الأول

حركة فتح النشأة والرؤية الفكرية

مدخل

تعد حركة فتح أول حركة فلسطينية منتظمة تظهر وتستمر عقب هزيمة ١٩٤٨، وقد ظهرت على المسرح السياسي في أواخر الخمسينات، وضمت في خليتها الأولى عددا من الشباب الفلسطيني الذي عانى الهزيمة، وتوجه للدراسة في القاهرة، حيث التقى أعضاء الخلية الأولى، وقد جمعتهم المعاناة والشعور الوطني الواحد الساعي للتحرير بالاعتماد على النفس، والعمل الفلسطيني المستقل نتيجة خيبة الأمل في الأحزاب السياسية، وفي النظم العربية التي رأوا أن معظمها إما أنه فاسد أو مرتبط بالإنمبريالية .

وقد بدأ النشاط السياسي لهؤلاء الطلبة بالعمل في إطار اتحاد طلبة فلسطين في القاهرة في بداية الخمسينات. وفي العاشر من تشرين الأول ١٩٥٩ اجتمع عدة أشخاص منهم سرا في الكويت، حيث جرى التأسيس الأولي لفتح، أما البرنامج السياسي للحركة فكانت الموافقة عليه قد تمت في مطلع عام ١٩٥٨ من خلال اتصالات شخصية، أو بواسطة مراسلات.(البحيري، وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٣٤٩).

بدأ التنظيم الجديد يصدر نشرة لأعضائه تحمل اسم "فلسطيننا" ما لبثت أن اتخذت شكل مجلة شهرية. وصدر البلاغ العسكري الأول لهذا التنظيم في بداية عام ١٩٦٥م معلنا انطلاقا الثورة الفلسطينية المسلحة.(حمدان، عواد، جبارة، حسين، ومصطفى، ٢٠١٢، ص. ٤٥٢).

وتشير إحدى المصادر إلى أن القيادة الأولى لفتح كانت من خمسة هم أبو جهاد خليل الوزير وعبد الفتاح حمود ويوسف عميرة وسليمان حمد وياسر عرفات. وقد صرح أبو إياد إلى أن اسم الحركة "فتح" والبرنامج السياسي للحركة قد تمت الموافقة عليه عام ١٩٥٨. وأنه كان في الكويت أكثر من ٣٥ مجموعة أو منظمة فلسطينية، تم توحيد معظمها في فتح حوالي سنة ١٩٦١.(صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٢٣).

الرؤية الفكرية للحركة :

كان لظروف نشأة فتح أثر في تطور برنامجها السياسي وشكلها التنظيمي. ومنذ البداية استبعد التصنيف على أساس الخلفية الفكرية، وتم التأكيد على ثلاثة مبادئ هي: تحرير فلسطين، والكفاح المسلح هو أسلوب التحرير، والاستقلالية التنظيمية عن أي نظام أو تنظيم عربي أو دولي. ولم يحدث فيما بعد أي تغيير جوهري في هذه المبادئ الثلاثة.

في المؤتمر الثاني للحركة ١٩٦٨م تمت صياغة وثيقة "مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح"، وهي وثيقة سياسية تعد دستور حركة فتح الأساسي، وقد أقرها فيما بعد

المؤتمر الثالث ١٩٧١م والمؤتمر الرابع ١٩٨٠م .
(حمدان، عواد، جبارة، حسين، ومصطفى، ٢٠١٢، ص. ٤٥٣).

ومن خلال استقراء مجمل أدبيات الحركة على مدى سنوات عديدة، يمكن اختصار مبادئها واستراتيجياتها ورؤيتها في النقاط التالية :

١- لا يمكن استرداد فلسطين إلا عن طريق الحرب الشعبية طويلة الأمد والنضال العسكري.

٢- لمعركة التحرير الأولوية على أية تناقضات فكرية أو سياسية أو اجتماعية، ولا بد من استقطاب كل القوى الثائرة وتوحيدها في المعركة ضد الكيان الصهيوني، ولذلك لا بد من استبعاد الأيدولوجيات والمبادئ، حتى ينشغل الجميع بمعركة المصير. فلا أيدولوجيات إسلامية أو يسارية أوقومية، وإنما الهوية التي تجمع الجميع هي البندقية "هويتي بندقيتي".

٣- تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، (وليس الوحدة العربية هي الطريق إلى تحرير فلسطين).

٤- فتح حركة وطنية ثورية مستقلة.

٥- معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني.

٦- الكيان الصهيوني مؤسسة عنصرية عسكرية متكاملة دخيلة وغازية، وإن قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية-على أنقاضه أمر حتمي.(صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٢٤).

٧- تتسم برامج (فتح) وأفكارها السياسية بعدم الاهتمام بالتفاصيل، وهي تميل إلى التركيز على الممارسة، فالممارسة العملية لأية حركة-عند فتح- هي الأهم وليس العمل والتنظيم الأيدولوجي، إذ ترى فتح أن الاهتمام بالقضايا النظرية قد يؤدي إلى تفتيت القوى الوطنية وتشرذمها بسبب الاختلاف

حول القضايا النظرية وبالتالي صرف الانتباه عن الكفاح المسلح، ولذلك بقيت فتح تنظيمًا لا فكر له أو عقيدة سياسية محددة سوى الإطار العلماني العام الذي ينظم التفكير الفتاوي، مما دفعها باتجاه الواقعية التنازلية زمنياً.

٨- ركزت "فتح" على الهوية الفلسطينية والكيانية الفلسطينية واستقلال القرار الفلسطيني، مؤكدة أن الهوية ليست تكريساً للإقليمية المسيطرة على الوطن العربي، بل هي هوية نضالية الهدف منها إبراز قضية الشعب الفلسطيني ووجوده. (البحيري، وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٣٥١-٣٥٢).

وقد أضاف المجلس الثوري لحركة فتح بعد حرب ١٩٧٣ مبدأً يقول إن للشعب الفلسطيني وحده حق ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره. وبشكل عام رفضت فتح أن يكون لها أيديولوجية أو عقيدة سياسية محددة، وفتحت المجال أمام مختلف الأفراد من كافة الأطياف الفكرية والسياسية، (إسلامية- قومية - وطنية - يسارية..) للانضمام إليها، ولهؤلاء أن يحتفظوا بفكرهم، ولكن عليهم ترك انتماءاتهم التنظيمية والحزبية السابقة. أي أن فتح أرادت أن تكون إطاراً جبهوياً يستوعب تناقضات المجتمع الفلسطيني، ويوجهه نحو العدو الصهيوني. (صالح، ٢٠٠٢، ص ٢٢٤)

المطلب الأول:

التطورات في فكر الحركة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٨

تمثل مطلب الشعب الفلسطيني إثر تهجيرهم من أرضه عام ١٩٤٨ على يد الاحتلال الإسرائيلي، باستعادة فلسطين وتحرير كل ما اغتصب منها، وإخراج المهاجرين اليهود

الصهاينة الذين استوطنوها. وبسقوط ما تبقى منها بيد الاحتلال عام ١٩٦٧، أصبح الشعار المرفوع هو شعار تحرير فلسطين من البحر إلى النهر. وقد أخذ هذا الموقف بالتبدل من الناحية الرسمية أو من ناحية القائمين على العمل الفلسطيني منذ عام ١٩٦٨. فلم تكد تمر ثلاث سنين على قيام ثورة الشعب الفلسطيني التي أطلقتها حركة فتح ضد الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٥، حتى كانت هناك رؤى تتبلور وأصوات ترتفع وجهود تظهر، معبرة عن الاستعداد للتوجه لخيار التفاوض حلاً للقضية الفلسطينية. (درويش، ٢٠١٣، ص. ٥٥).

الدولة الديمقراطية:

يمكن القول أن ثمة تطورات أساسية تعرضت لها حركة فتح في مجال الفلسفة الثورية والتعاطي مع الحلول السياسية للقضية الفلسطينية، (البحيري، وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٣٥٥). حيث تمثلت أولى التطورات التي نشدت الحل السياسي التفاوضي للقضية الفلسطينية، فيما عرف بفكرة الدولة الديمقراطية العلمانية، والتي ظهرت في نهاية ستينيات القرن الماضي، وهي تمثل وفقاً لأصحابها وصفة قادرة على الاستجابة لتعقيدات الوضع الذي يلف القضية الفلسطينية.

فقد عرض أبو أياد صلاح خلف في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨ هدف فتح الاستراتيجي وهو إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في حالة مساواة وتكافؤ تامين، وقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الطرح في المجلس الوطني الخامس في شباط/فبراير ١٩٦٩. يعني ذلك أن الفلسطينيين لم يعودوا يصرون على خروج المهاجرين اليهود المعتدين من فلسطين، مهما كان عددهم وسنة هجرتهم، مع إعطائهم حق المواطنة الكاملة فيها، وفي ذلك مخالفة واضحة لبنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

وفي محاضرة للقيادي في منظمة التحرير - في حينه - محمود عباس ألقاها في تونس عام ١٩٩٢، قال: "نذكر جميعاً أننا في عام ١٩٦٨ طرحنا فكرة الدولة

الديمقراطية الفلسطينية، التي يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون على قدم المساواة على أرض الواقع".

يتضح أن فكرة الدولة الديمقراطية وإقامتها في فلسطين المحتلة، والتي طرحتها منظمة التحرير كانت البداية والمدخل لمسيرة التسوية السياسية للمنظمة، (درويش، ٢٠١٣، ص. ٥٥)، وإن أردنا الدقة فإن هذه الفكرة تمثل تجسيدا لأول تنازل سياسي فلسطيني بعد حرب ١٩٦٧، وترجع جذور تلك الفكرة إلى حركة فتح أساسا مع نهاية عام ١٩٦٧، ولكنها لم تخرج إلى العلن سوى في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. (المرجع السابق).

البرنامج المرحلي "برنامج النقاط العشر"

أما التطور الرئيسي الثاني في مجال البرنامج السياسي فهو ما عرف ببرنامج النقاط العشر، التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران ١٩٧٤ الذي قبل بفكرة قيام سلطة فلسطينية فوق جزء من الأراضي الفلسطينية، هذا البرنامج الذي يعرف أيضا بالبرنامج المرحلي، أي القبول بالممكن والنضال من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي،

يعد الإقرار الأول من نوعه بقبول إقامة سلطة وطنية فلسطينية فوق أي أرض يتم تحريرها أو ينسحب الاحتلال منها، وقد لقي هذا التحول معارضة حادة من جانب أطراف فلسطينية عديدة، لا سيما وأنه يتعارض مع البرنامج السياسي والميثاق الوطني الفلسطيني نفسه، ووصف هذا البرنامج من قبل البعض بأنه برنامج "بعض فلسطين". (البحيري، وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٣٤١).

وقد أفسح هذا البرنامج مجالا هاما للتحرك السياسي الفلسطيني، ووضع عبارات مبهمة تهيء لاحتمال المشاركة في التسويات السياسية. فقد نص ميثاق م.ت.ف. على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، بينما ذكر برنامج النقاط

العشر" أن منظمة التحرير تناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية

وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، فلم يعد الكفاح المسلح طريقاً وحيداً للتحرير، كما وافق البرنامج لأول مرة على تجزئة مشروع التحرير "خطوة خطوة"، ورفض المنهج السابق الذي يؤكد على شمولية التحرير كأمر لا يقبل التنازل. وقد أعطى هذا البرنامج انطبعا لدى البلاد العربية والعالمية أن م.ت.ف قد أصبحت أكثر "إيجابية" وأكثر "واقعية"، وهو ما أعطى القيادة الفلسطينية مجالا أكبر للمناورة السياسية. وقد تحققت نتائج ذلك عاجلا في قمة زعماء الدول العربية في الرباط في تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٤ الذي اعترف ب م.ت.ف ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وفي دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة م.ت.ف للمشاركة في أعمالها، وإلقاء عرفات لخطابه فيها في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤.(صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٦٥-٢٦٦).

الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي :

لم تقتصر توجهات القيادة الفلسطينية في فترة السبعينيات على طرح المبادرات والأفكار السياسية فقط، بل أقامت بالتوازي معها اتصالات مع قوى إسرائيلية ترفع شعار السلام، حيث أن فكرة التواصل مع هذه القوى كانت حاضرة لدى القيادة منذ انتهاء حرب عام ١٩٧٣. وقد صرح صلاح خلف (أبو إياد) الرجل الثاني في منظمة التحرير في حينه ما نصه: "ينبغي أن ننتهي من سلبية ومزايدات الماضي! فال(لا)التقليدية في الحركة الفلسطينية ليست ثورية وجوبا، ولا ال(نعم)شكل من أشكال الخيانة ضرورة، بل قد يكون الرفض على العكس طريقة الهروب من المشاكل والتزبي بزي النقاء العقائدي المنحول".(درويش، ٢٠١٣، ص. ٦٤).

وقد ترافق التحرك السياسي مع تنازل متعلق بالاتصالات السياسية باليهود (وخصوصا داخل فلسطين) والتي كانت تعد قبل ذلك نوعا من الخيانة. إذ سمح المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر (القاهرة ١٢-٢٢ آذار/مارس ١٩٧٧) بذلك مؤكدا على "أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة". (ص. ٢٦٦، ٢٠٠٢).

وفي المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في عمان في تشرين الثاني ١٩٨٤ (الدورة السابعة عشرة)، تم تجاوز عبارة "المعادية للصهيونية" بعبارة أكثر اعتدالا وهي "الحوار مع القوى الإسرائيلية لما فيه مصلحة شعب فلسطين ومع المؤمنين بضرورة إقامة دولة فلسطينية". (البحيري، وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٣٤٢).

وفي سياق مواز، قدم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٢ مشروعا سماه أفكارا للنقاش لحل النزاع، حيث دعا إلى انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني. يقترب هذا كثيرا من المشاريع العربية التي رفضتها م.ت.ف دائما وبإصرار، والتي تعترف ضمنا بالكيان الصهيوني وتتنازل عما اغتصبه من أرض سنة ١٩٤٨. يعكس طرح الحسن (الذي ظهر وكأنه مشروعه الخاص) حالة النقاش الدائرة في صفوف القيادة الفلسطينية، وارتفاع أصوات التيار "الواقعي" المتراجع عن الثوابت ضمن منظمة التحرير، وكان أقرب إلى بالون اختبار لجس نبض الشارع الفلسطيني والعربي وردود الفعل الدولية. (درويش، ٢٠١٣، ص. ٦٦).

مبادرة السلام الفلسطينية (١٩٨٨) :

في ظل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٨٧، وعودة القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي، وبعد مرور قرابة العام على اندلاعها، وفي ظل نتائج الضربة العسكرية التي تلقتها منظمة التحرير في لبنان عام ١٩٨٢، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في الجزائر خلال الفترة من ١٠ - ١٥ / ١١ / ١٩٨٨، واتخذ قرارات مهمة تتعلق بالتهديد السياسي للانتفاضة على محوري قبول قرارات الشرعية الدولية، وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس فيما سمي فيما بعد بمبادرة السلام الفلسطينية .

وقد أشار رئيس المنظمة ياسر عرفات خلال مداخلته في المجلس إلى أن هذا التوجه يأتي انسجاماً مع نصائح سوفيتية وعربية، وتوجهات من داخل قيادة الانتفاضة، إضافة إلى عروض أمريكية بتطوير واقع المنظمة في الخارطة السياسية للصراع في المنطقة، وقد نصت هذه المبادرة على : (البحيري، وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٤٨٢-٤٨٣).

١. اعتراف المنظمة رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم ١٨١، (درويش، ٢٠١٣، ص. ٧٣). وهو القرار الذي أكسب إسرائيل شرعية وجودها الدولي (نوفل، ١٩٩٥، ص. ١٩). الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

٢. اعتراف منظمة التحرير رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وبالقرار رقم ٣٣٨، الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

٣. إعلان المجلس "استقلال فلسطين" الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفياً و"أملاً" أو "حلماً" لم تتراءى بداياته الأولى بعد. ولم تكن له أية إسقاطات حقيقية على أرض الواقع.

٤. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة بمشاركة الدول الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها م.ت.ف، وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

٥. انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧.

٦. إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.

٧. حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

٨. وضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية. (درويش، ٢٠١٣، ص. ٧٣).

كان من المأمول على ضوء الدور الريادي الذي قام به الشعب الفلسطيني عبر الانتفاضة، أن تقوم القيادة الفلسطينية بتطوير آليات الانتفاضة، والمراكمة على إنجازاتها للتأسيس لمسار آخر يتجاوز أطروحات التسوية والتفاوض، لكنها بدلا من ذلك جعلت منها أداة تضغط بها لتعزيز فرص أطروحات السلام التي عرضتها من قبل، وهي بذلك تفرغ معاني التحول والقدرة على التغيير الذي جسده الانتفاضة من مضامينها، لجهة الاستمرار في التأكيد على مسارات التفاوض. (درويش، ٢٠١٣، ص. ٧٤).

وفي تعقيب لأنيس قاسم (المستشار القانوني الفلسطيني) على مبادرة السلام الفلسطينية عام ١٩٨٨ يقول: "في ال ٨٨ القيادة الفلسطينية عملت زفة مصطنعة،

لكن في الواقع كان ياسر عرفات يريد أن يقول نحن نوافق على القرار ٢٤٢، لكن كيف سيغلفها؟ أن يصبح عندنا دولة تعمل دولة في الهواء. وأضاف قائلاً حين توافق منظمة التحرير على ٢٤٢ الذي ظلت تحاربه منذ صدوره في نوفمبر ١٩٦٧ في الواقع شطب كل شيء في القضية الفلسطينية" (الضامن، ٢٠١٤، ثمن أوسلو، ج١).

فيلم ثمن أوسلو، يمكن الرجوع للفيلم على الرابط التالي :

<https://youtube.com/watch? V=6rwoqc29jek>

المبحث الثاني

السياق التاريخي لاتفاق أوسلو

سبق التوقيع على اتفاق أوسلو، العديد من مشاريع التسوية السلمية، والتي شكلت اللبنة الأولى، أو الأرضية، التي قامت عليها اتفاقية أوسلو، ومن هذه المشاريع، اتفاقية كامب ديفيد المصرية- الإسرائيلية، التي شكلت اتفاقية أوسلو نسخة مطورة عنها، حيث طرحت ضمن إطارها إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى مشاريع أخرى، ومشروع فاس عام ١٩٨٢ ومشروع شامير للحكم الذاتي ١٩٨٩، ومشروع مدريد عام ١٩٩١، جميع هذه المشاريع قامت على قراري مجلس الأمن ٢٤٢، و٣٣٨، وطالبت بإقامة حكم ذاتي أو دولة فلسطينية مستقلة

على أراضي ١٩٦٧. وقد واكب التوقيع على الاتفاقية ظروف محلية، كاجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، والانتفاضة الأولى، وغيرها من التحولات والظروف، وعلى الصعيد الإقليمي كانت حرب الخليج وما نتج عنها من تبعات ألقت بظلالها على القضية الفلسطينية، وعلى المستوى الدولي، كان لانتهاء الاتحاد السوفيتي الداعم للمنظمة أثر كبير على القضية الفلسطينية، والوطن العربي بشكل عام.

المطلب الأول

مشاريع التسوية السلمية ١٩٧٨-١٩٩١

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توترا في العالم بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، لذا فقد طرحت مشاريع تسوية مختلفة منذ بداية الصراع في محاولة لحله. إلا أن تلك المشاريع لم تنجح في لم أطراف الصراع على طاولة المفاوضات بشكل مباشر وعلني. باستثناء المفاوضات المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل على اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، كانت المفاوضات العربية - الإسرائيلية تتم بشكل غير مباشر. أما المفاوضات المباشرة والعلنية بين الدول العربية وإسرائيل فقد بدأت عام ١٩٧٧ بين مصر وإسرائيل إلى أن تم التوصل إلى اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ بينهما، إضافة إلى مؤتمر جنيف للسلام الذي شارك فيه كل من الأردن ومصر وإسرائيل عام ١٩٧٤، وأعيد توسيع دائرة المفاوضات المباشرة في مؤتمر مدريد في شهر تشرين الأول عام ١٩٩١ (البحيري وآخرون، ١٩٩٧ ص. ٤٦٧-٤٦٨).

اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني عام ١٩٧٨ م :

نتيجة لزيارة الرئيس المصري أنور السادات المفاجئة للقدس في ١٩/١١/١٩٧٧ وإلقائه خطابا في الكنيست الإسرائيلي، فقد بدأت لأول مرة مفاوضات عربية مباشرة وعلنية مع إسرائيل. تمخض عنها التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد في ١٧/٩/١٩٧٨ (المرجع السابق، ص. ٤٧٨).

حيث اجتمع الرئيس المصري أنور السادات والرئيس الأمريكي جيمي كارتر مع مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل في كامب ديفيد في الولايات المتحدة، وبعد مفاوضات اتفق الثلاثة على إطار كامب ديفيد، وتم التوقيع على وثيقتين اعتمدتا على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨.

الوثيقة الأولى :

تعالج قضية الضفة الغربية وقطاع غزة وتقرر فيها :

١. إقامة حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وإنهاء الحكم العسكري وتمركز القوات الإسرائيلية في مواقع أمنية.
٢. حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
٣. تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة في نهاية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات.

رغم أن الشق الذي يتعلق بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة من اتفاقية كامب ديفيد أشار إلى ضرورة معالجة القضية الفلسطينية بكافة جوانبها، إلا أنه حمل في طياته العديد من القضايا الجوهرية، التي تظهر عدم جدية أطراف تلك الاتفاقية وقد ظهر ذلك من خلال:

- ١- تجاهلت اتفاقية كامب ديفيد مسألة الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، كما أقرتها هيئة الأمم المتحدة، ومن بينها الحق في تقرير المصير، والحق في السيادة والاستقلال الوطنيين، وحق العودة، وحصر هذا الحق في الحكم الذاتي لفلسطيني الضفة وقطاع غزة.

٢- تعاملت الاتفاقية مع الفلسطينيين كسكان فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة، فساوت بذلك بين أصحاب الأرض الحقيقيين، والصهاينة الغزاة الذين استوطنوا فلسطين بطريقة غير شرعية (أبو مور، ٢٠١٤، ص. ١٧٨).

٣- تجاهلت الاتفاقية، كلية، قضية القدس التي أكدت إسرائيل تمسكها بها موحدة وعاصمة لها. وقد أوضح بيغن في الكنيست الإسرائيلي، عند تقديم اتفاقيات كامب ديفيد، أن القوات الإسرائيلية ستظل مرابطة في الضفة الغربية حتى بعد انتهاء فترة السنوات الخمس المقبلة. وقال بيغن في شأن القدس أيضا: "إن إسرائيل لن توافق أبدا على تسليم القدس الشرقية للعرب. ثم أضاف: إن القدس لن تقسم أبدا حتى نهاية هذا العالم، حيث إنها أصبحت عاصمة لإسرائيل" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص. ٤٧٣).

٤- أما فيما يتعلق بالمستوطنات، فإن إسرائيل والولايات المتحدة توصلت إلى اتفاق غير واضح بشأن توسيع المستوطنات القائمة. ولم تتعهد إسرائيل بوقف عمليات توسيع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وغزة في المدى القريب، أو خلال فترة الخمس سنوات الانتقالية أو بعد ذلك (شديد، ١٩٨١، ص. ٢٠٦).

٥- تنكرت الاتفاقية لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لوطنهم وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، فقسمت الشعب الفلسطيني لفئات مختلفة (نازحين ولاجئين) وقدمت صيغا مختلفة لمعالجة أوضاع كل فئة.

يلاحظ من خلال مشروع الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد، أن إسرائيل أصرت على تقسيم الاتفاق إلى مرحلتين "انتقالية" و "نهائية". وثبت أن المرحلة الانتقالية فرصة كانت تستغلها إسرائيل؛ لفرض سياستها وتنفيذ أهدافها التوسعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال خلق وقائع جديدة على الأرض، كالنشاط الاستيطاني وغيره من الاجراءات، التي تكرر الاحتلال الإسرائيلي، لقطع الطريق على أي

محاولة تستهدف خلق كيان فلسطيني مستقل وذي سيادة كاملة على الأرض والسكان.(أبو مور، ٢٠١٤، ص.١٧٩)

الموقف الفلسطيني من الاتفاقية:

في رد منظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاقية، اعتبرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي يشكل أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام ١٩٤٨، وهو يمثل استسلاما كاملا، ويكرس هدف العدو الصهيوني في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستعمرة خاضعة للاحتلال بشكل دائم. وأكدت اللجنة التنفيذية تصميم الشعب الفلسطيني على مجابهة هذه المؤامرة وإحباطها (المصدر نفسه).

الموقف العربي من الاتفاقية :

عقد الملوك والرؤساء والزعماء العرب إثر توقيع مصر على اتفاقيتي كامب ديفيد، مؤتمرا في بغداد في الفترة الواقعة بين ٢ - ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، أكدوا خلاله على أن الهدف المرحلي للنضال العربي المشترك هو التحرير الكامل للأراضي العربية المحتلة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، ولا يجوز لأحد الانفراد بأي حل للقضية الفلسطينية، وجاء في البيان الختامي "عدم موافقة القادة العرب على هاتين الاتفاقيتين، عدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج...ومن آثار سياسية واقتصادية...".

بعد توقيع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩، قرر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية العرب فرض العقوبات التالية على الحكومة المصرية: سحب سفراء الدول العربية من مصر فوار، وقطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الحكومة المصرية، وتعليق عضوية مصر

في الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس (أبو مور، ٢٠١٤، ص. ١٨٣).

وقد استمرت القطيعة العربية لمصر إلى عام ١٩٨٧م حيث عقد مؤتمر القمة العربية في عمان وفيه قرر قادة العرب عودة العلاقات مع مصر، وكان الشعب المصري قد استاء من عقد معاهدة الصلح مع إسرائيل فاغتيل الرئيس محمد أنور السادات، ليتولى رئاسة الجمهورية الرئيس (محمد حسني مبارك)، ومنذ ذلك الوقت تواجه مصر فتنة داخلية يطالب فيها السكان بمزيد من الديمقراطية، والحد من عملية التطبيع مع إسرائيل (سمور، ١٩٩٦، ص. ٢١٦).

مشروع السلام العربي (مشروع فاس) ١٩٨٢ :

كان أصله مشروعا طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكا على السعودية، وقد تبناه مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب في ٦-٩ أيلول سبتمبر ١٩٨٢، إثر الخروج الفدائي الفلسطيني من بيروت. وقد تضمن النقاط التالية :

١- انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

٢- إزالة المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

٣- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة م.ت.ف، وتعويض من لا يرغب بالعودة.

٥- إخضاع الضفة وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.

٦- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨- يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ (صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٧٠).

الموقف الفلسطيني من مشروع القمة في فاس :

تم حسم الموقف الفلسطيني من مشروع فاس، في البيان السياسي للمجلس الوطني، المنعقد في الجزائر، في الفترة ما بين ١٤ - ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٨٣، والذي اعتبر أن قرارات قمة فاس هي الحد الأدنى للتحرك السياسي العربي، الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري؛ من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية (السطري، ٢٠١٦، ص. ١٣٨-١٣٩).

وقد مثل مشروع فاس الخط السياسي العربي العام الذي ساد حقبة الثمانينات، والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع (صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٧١).

مشروع شامير للحكم الذاتي (مايو ١٩٨٩):

أقرت الحكومة الإسرائيلية برئاسة شامير مشروعاً تقدم به لإقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية والقطاع في ١٤ مايو ١٩٨٩، وتكون المشروع من عشرين نقطة كان أبرزها: (البحيري وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٤٨٣).

١- أن تجري انتخابات إقليمية في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة لاختيار قيادة محلية للشعب الفلسطيني.

٢- أن يتفاوض الفلسطينيون الذين سيتم انتخابهم مع الحكومة الإسرائيلية حول الحكم الذاتي.

٣- أن يتفاوض ممثلو الفلسطينين مع الحكومة الإسرائيلية حول إجراءات التسوية الشاملة للأراضي المحتلة.

٤- بعد إقرار الحكم الذاتي بثلاثة أعوام يمكن للفلسطينيين المنتخبين والحكومة الإسرائيلية تقديم المقترحات التي يرونها.

٥- أن تتم تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالأراضي المحتلة، وإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها.

٦- لا يمكن إشراك فلسطيني الخارج في الانتخابات في الضفة الغربية وغزة، ومن ثم في المفاوضات التي ستجري مع الحكومة الإسرائيلية.

٧- رفض قيام دولة فلسطينية أو إجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٨- إن الخطة تدفع مصر والأردن إلى الاشتراك في عملية السلام (درويش، ٢٠١٣، ص. ١٠٩-١١٠).

وقد مثل مشروع شامير في جوهره الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، فدعا إلى انتخابات في الضفة الغربية (ما عدا القدس الشرقية) لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، ليتفاوض معهم الكيان الإسرائيلي حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة إنتقالية مدتها خمس سنوات، يتم بعدها الاتفاق على الوضع النهائي. وقد رفضت منظمة التحرير مشروع شامير لتجاهله الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني (صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٧٤).

ويرى درويش (٢٠١٣) "أن ثمة تشابه كبير بين مضمون اتفاق أوسلو وبنود الخطة التي قدمها شامير والقبول بأوسلو ينطوي على مغزى يتعلق بموقع المنظمة من العملية التفاوضية، بمعنى أن قبول المشاريع ورفضها لا يتوقف على مضامينها بل على دور وموقع المنظمة من هذه المشاريع، وهذا خلل سلوكي يترتب عليه الكثير من مسؤوليات التعثر في مسار التسوية" (ص. ١٠٩).

مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر ١٩٩١):

وجه الرئيسان الأمريكي جورج بوش والسوفييتي ميخائيل غورباتشوف في ١٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٠، الدعوة إلى الأطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في العاصمة الإسبانية مدريد في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٠، واحتوت الدعوة على المفاصل التالية:

- هدف المؤتمر تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة، تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

- تركز المفاوضات على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

- ستجري المفاوضات في مسارين : مسار المفاوضات الثنائية بين إسرائيل ودول الطوق ما عدا مصر، ومسار مفاوضات متعددة الأطراف.

- توجيه الدعوة لكل من إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن، والفلسطينيون كجزء من الوفد الأردني، ومصر والمجتمع الأوروبي بصفة مشارك، والأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي بصفة مراقب، وتوجيه دعوة لدول الخليج للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف.

- ستدور المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية على مراحل، تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت أقصاها سنة، لحكم ذاتي يستمر خمس سنوات على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي في السنة الثالثة من الحكم الذاتي، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

- ليس للمؤتمر أية سلطة في فرض، أو رفض الحلول، ولا يمكن عقده مرة أخرى، إلا بموافقة جميع الأطراف (السطري، ٢٠١٦، ص. ٢٠٩).

من خلال الأهداف والأدوار التي حددتها الولايات المتحدة الأمريكية لكافة الأطراف نلاحظ أن الأهداف الحقيقية لمؤتمر مدريد كانت تهدف إلى:

أ- استبعاد أي دور فاعل لهيئة الأمم المتحدة ولدول الاتحاد الأوروبي.

ب- تحقيق قدر من الاستقرار في المنطقة العربية لحفظ المصالح الأمريكية الغربية وضمان أمن إسرائيل.

ج - بناء قواعد اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية جديدة مبنية على العولمة من أجل:

١- تدمير البنية التحتية للأمن القومي العربي.

٢- تغيير الهوية الحضارية للمنطقة.

٣- تكريس التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني الأساسية، وإنهاء قضيته عبر الاحتواء الإسرائيلي- الغربي والدولي لها.

د- إعتبار إسرائيل قوة إقليمية متعاونة ورئيسية في المنطقة ضمن نظام شرق أوسطي جديد، وكسر الحاجز النفسي بين العرب واليهود، وإحداث تحول في التعاطي مع إسرائيل، والتفاوض معها.

هـ- خفض سقف طموح وآمال العرب إلى السقف الذي يعرضه الطرف الإسرائيلي. (حمدان، عواد، جبارة، حسين، ومصطفى، ٢٠١٢، ص. ٥١٣).

ابتدعت في المؤتمر فكرة السير بمسارين في مشروع التسوية :

١- المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي، وهي سوريا، والأردن، ولبنان، والفلسطينيين.

٢- المسار متعدد الأطراف : الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية، من خلال إشراك معظم دول العالم المؤثرة، وجميع الأطراف الإقليمية والعربية . كما هدف إلى إيجاد تحول في الأجواء العامة في الشرق الأوسط بحيث يصبح الكيان الإسرائيلي كيانا طبيعيا في المنطقة. كما نقل بعض القضايا الحساسة إلى هذا المسار لتخفيف العقبات من طريق المسار الثنائي، مثل قضايا اللاجئين، والمياه، والأمن، والحد من التسلح، والبيئة والاقتصاد، والتعاون الإقليمي، حيث شكلت خمس لجان لهذه القضايا (صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٧٥).

وقد تمكن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتم استبعاد المشاركة الرسمية ل م.ت.ف في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع (بمباركة م.ت.ف) تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني فلسطيني مشترك (المرجع السابق).

حيث شاركت الشخصيات الفلسطينية التالية : حيدر عبد الشافي كرئيس للوفد الفلسطيني، وزكريا الآغا، وصائب عريقات، ومصطفى الننتشة وغيرهم. إضافة إلى اللجنة الاستشارية التي ضمت فيصل الحسيني، حنان عشراوي، سري نسيبة، أنيس قاسم وآخرون (حمدان، عواد، جبارة، حسين، ومصطفى، ٢٠١٢، ص. ٥١٩).

وقد عقدت في العاصمة الأمريكية، واشنطن، سبع جولات من المفاوضات، حيث كانت الجولة الأولى قد عقدت في مدريد بتاريخ ١٩٩١/١١/٣ م مباشرة بعد الافتتاح الرسمي لمؤتمر مدريد.

وقد بدأت الجولات السبع من ١٩٩٢/١/١٣ م ولغاية ١٩٩٢/١٢/٧ م لم يتم خلالها التوصل إلى اتفاق بسبب تعنت الوفد الإسرائيلي ورفضه المستمر لتحقيق المطالب والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (المرجع السابق ، ص. ٥٤٢) .

وقد أصبح قرار ٢٤٢ مرجع واهيا هلاميا في المحادثات ، وأصبح الموضوع يدور حول الحكم الذاتي ، وصلاحيات الحكم الذاتي ، أي أصبح كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني ، بما في ذلك القدس ، في مرتبة دنيا ، أو مؤجلة ، بعد إعطاء الأولوية لموضوع الحكم الذاتي (شفيق، ١٩٩٤، ص. ٥).

وفي الجولة العاشرة من المفاوضات (١٥/٦-١/٧ تموز ١٩٩٣) كانت القدس موضوع ومحور المفاوضات ، فالجانب الفلسطيني أكد أنه لا اتفاق حول إعلان المبادئ دون القدس، فالقدس جزء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وكذلك أكد الوفد الأردني بأن لا سلام دون عودة القدس للسيادة العربية، لكن إسرائيل رفضت أن يتضمن إعلان المبادئ المقترح القدس ووقف الاستيطان (السطري، ٢٠١٦، ص. ٢٢٤).

وبخصوص قضية اللاجئين أوضح حواتمة (١٩٩٨) "اللاجئون في إطار اللجنة المتعددة الأطراف تحت سقف ورقة الدعوة الأمريكية - الكندية لتأهيل اللاجئين أي المعالجة الاجتماعية والتوطين بدون مرجعية للقرار الأممي ١٩٤. وفعلا تم رفض إدراج القرار ١٩٤ على جدول أعمال لجنة اللاجئين وكل الذي يدور : (التأهيل، الإسكان، الظروف الاجتماعية)" (ص.٧٤).

كان لهذا التفاوض العقيم انعكاساته على الصعيد الفلسطيني الداخلي، فمع اقتراب مؤتمر مدريد من اختتام عام على بدأ أعماله، دون تحقيق نتائج ايجابية، نشطت حوارات داخل الفصائل الفلسطينية التي تتحفظ على مبدأ المشاركة الفلسطينية بالمفاوضات، أو تلك الراضة لها جملة وتفصيلا، وسرعان ما تحولت تلك الحوارات إلى إصطفافات جديدة، فتشكلت الهيئة القيادية الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية،

والاعلان عما سمي الفصائل العشرة، إضافة إلى تشكيلات رباعية، ضمت الشعبية والديمقراطية، وجبهة التحرير الفلسطينية والنضال الشعبي، وكلها تهدف لإسقاط مخطط الحكم الإداري الذاتي، وصون منظمة التحرير الفلسطينية ودورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (السطري، ٢٠١٦، ص.٢٢٠).

وفيما كان المشهد في مدريد قد وصل إلى منتهاه من الفشل، بسبب التعتنت الإسرائيلي، والانحياز الأمريكي للرؤية الإسرائيلية، بتأجيل البحث في وضع القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي، وعدم وقف الاستيطان، وأصبح إعلان المبادئ بعيد المنال، ظهر اتفاق حول إعلان مبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، من خلال مفاوضات سرية جرت بين الطرفين، بعيدا عن علم الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد (المرجع نفسه).

المطلب الثاني :

الظروف التي صاحبت التوقيع على الاتفاقية :

صاحب التوقيع على اتفاقية أوسلو العديد من الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي كان لها أثر على توجهات منظمة التحرير للحلول السلمية، من هذه الظروف الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. ومن الظروف الإقليمية حرب الخليج الثانية إثر اجتياح العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠م. وعلى الصعيد الدولي فإن انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة الممتدة في العالم، أثر بشكل كبير على القضية الفلسطينية، وهذا ما سيتضح في سياق البحث.

أولاً- البعد المحلي:

ساهمت متغيرات كثيرة، وتعقيدات أحاطت بقيادة منظمة التحرير، في حسم خيارات القيادة الفلسطينية تجاه برنامج التسوية، والذي كان حاضراً لديها منذ فترة طويلة وقد تنوع شكل تلك المتغيرات، حيث عكس بعضها البعد الداخلي، فيما عكس الآخر بعد خارجياً، (درويش، ١٩٩٧، ص. ٩٨). ومن هذه المتغيرات ما يلي :

حرب لبنان ١٩٨٢ :

هدف الكيان الصهيوني من حرب ١٩٨٢ إلى ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان وتدمير بنيتها العسكرية، والقضاء على مشروع الثورة الفلسطينية بتحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وجرها إلى مشاريع التسوية وفق الشروط والمعايير الإسرائيلية، خصوصاً وأن الأنظمة العربية هجرت الخيار العسكري أو لم تعد تراهن عليه. واستفاد الكيان الإسرائيلي من ظروف خروج مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨

حققت القوات الإسرائيلية أهدافها بشكل عام، إذ اقتضت الترتيبات خروج المقاومة الفلسطينية بقيادة م.ت.ف من لبنان بعد أن تجمعت في بيروت، مما أدى إلى خروج حوالي ١١ ألف فلسطيني مقاتل، حيث توجه المقاتلون الفلسطينيون إلى

معسكرات في سوريا والعراق وتونس واليمن والجزائر والسودان (صالح، ٢٠٠٢، ص. ١٨٣).

أدت حرب ١٩٨٢ إلى استشهاد وجرح ٥٥ ألف فلسطيني ولبناني، وإلى تدمير معظم البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان بحيث لم تعد تشكل خطرا جادا على الكيان الصهيوني، ووجدت م.ت.ف نفسها بعيدة عن فلسطين، محرومة من العمل العسكري في دول الطوق. وكسب تيار (الواقعية) في م.ت.ف دفعات جديدة بتجاه تبني الحلول السلمية وأخذ تركيز م.ت.ف ينصب بعد ذلك على النضال السياسي. وعانت من محاولات فرض الهيمنة عليها أو تجاوزها، كما عانت من الاختلافات الداخلية، وقد كشفت حرب ١٩٨٢م عن اختراقات وترهلات ونقاط ضعف في جسد الثورة، كما دفعت إلى مراجعة الأيديولوجية التي يجب أن يبنّي عليها الصراع مع العدو (المرجع نفسه).

كما يتضح فإن منظمة التحرير أصبحت ضعيفة بما يكفي، فاقدة لعمقها الاستراتيجي، وغير قادرة على مواصلة تبني خيار الكفاح المسلح كخيار استراتيجي كما كانت في السابق، وهذا سيتضح في سياق الحث.

ثانيا - البعد الإقليمي (العربي)

حرب الخليج:

كان من المستجدات الإقليمية التي أثرت على العرب والقضية الفلسطينية بشكل خاص حرب الخليج الثانية إثر اجتياح العراق لدولة الكويت في الثاني من شهر آب /أغسطس عام ١٩٩٠م (حمدان، عواد، جبارة، حسين، ومصطفى، ٢٠١٢).

خلال الحرب دخلت العلاقات العربية - العربية مرحلة نوعية من الضعف والانقسام، حيث قاتل العرب بعضهم بعضا وخرجوا منها مهمشين ، ودفنوا معا على أرض الكويت فكرة الوحدة العربية والتضامن العربي، ونمت في صفوفهم شتى أنواع النعرات

الاقليمية، وتراجعت وضعية القضية الفلسطينية كقضية قومية كانت توحد العرب وتشدهم باتجاه الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المقدسة. وفي حينها أخطأت قيادة م.ت.ف في تقدير الموقف، وأخطأت في اتخاذ القرار الصحيح الذي يحمي شعبها ويبقي القضية الفلسطينية موضع إجماع عربي، وظهرت على أنها منحازة للعراق ولاحتلاله للأراضي الكويتية، وكان ثمن ذلك باهظا فقد شرد ما يزيد على ٣٠٠ ألف فلسطيني من الكويت، وتوقفت المساعدات العربية للمنظمة، وحرّم أبناء الضفة وقطاع غزة من الدعم والإسناد الذي يقدمه الفلسطينيون لذويهم، وحرمت الانتفاضة من الدعم الإسناد المادي و المعنوي الذي كان يقدم لها من دول الخليج، وفقدت قيادة م.ت.ف الاحترام والتقدير الذين توفروا لها بفضل الانتفاضة والمبادرة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وأصبحت مطاردة دوليا وعربيا بتهمة الانحياز للنظام العراقي في احتلال الكويت (نوفل، ١٩٩٥، ص.٢٧).

ثالثا - البعد الدولي

انعكس انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وراسو سلبيا على المنطقة العربية، حيث فقد العرب حليفا استراتيجيا لهم، قدم لهم دعما سياسيا وماديا ودبلوماسيا (حمدان، عواد، جبارة، حسين، ومصطفى، ص.٥٠٠).

كما ساهم انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وراسو، إلى حد بعيد خاصة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، في انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، وبروز نظام أحادي القطبية تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية تمثل القطب الواحد الذي سيطر على السياسة الدولية وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة مواتية لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بشكل يخدم مصالحها ومصالح حليفاتها إسرائيل (حمدان، محمود، جبارة، حسين، ومصطفى، ٢٠١٢، ص.٥٠٠).

حيث سعى الأمريكيون والإسرائيليون في استثمار الظروف العربية التي تكرست عشية حرب الخليج، لجر العرب للموافقة على الدخول في مشروع التسوية السلمية

لل قضية الفلسطينية، مستغلين حالة الانقسام العربي الحاد من ناحية، والوضع الفلسطيني البائس من ناحية ثانية، حيث تراجع الدعم العربي إلى حدود التلاشي للانتفاضة وللشعب الفلسطيني على حد سواء والعداء العربي "الخليجي" مع م.ت.ف بسبب موقفها المؤيد للعراق إبان الحرب من ناحية ثالثة، كل ذلك مهد الطريق أمام الأمريكان لقطف ثمرة وإفرازات حرب الخليج، في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، مع أقصى درجات الاستثمار للطروحات التي سادت قبل حرب الخليج، حيث استمرار برنامج عام ١٩٨٩، الذي أعلنت بموجبه م.ت.ف قبولها بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ واستعدادها للتوصل مع الإسرائيليين إلى تسوية سلمية بموجبها إضافة إلى استثمارها للطروحات والمبادرات التي سبقت حرب الخليج كمبادرة شامير. وقد جعلت حرب الخليج وإفرازاتها الدخول العربي والفلسطيني إلى حلبة المفاوضات، خيارا حتميا لا بديل عنه، والأهم من ذلك أنه تم بشروط الآخر، وبصورة أخرى شروط المنتصر على المهزوم(القضية الفلسطينية في نصف قرن، ١٩٩٩، ص. ٢٢٢).

المفاوضات السرية :

مع فوز حزب العمل بانتخابات الكنيست (حزيران/يونيو ٩٢) انتقلت قناة المفاوضات السرية من استكهولم بالسويد إلى أوسلو بالنرويج. ولم يتم هذا بالصدفة، فالحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد كان قد خسر الانتخابات وفاز حزب المحافظين الذي لا تربطه علاقات أيولوجية وسياسية ثنائية مع حزب العمل في إطار الدولية الاشتراكية، بينما حكومة النرويج بيد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تربطه علاقات حميمة وقديمة مع حزب العمل الإسرائيلي وفي إطار الاشتراكية الدولية.

- بدأت قناة أوسلو من صيف ١٩٩٢، بين مدير منظمة (الفافو) النرويجية تيري رود لارسن ويوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلي.

- وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ قام وزير الخارجية النرويجية بزيارة إسرائيل واقترح تنشيط قناة أوسلو الخلفية والسرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما تقعد مشروع الفافو الذي يديره تيري لارسن.

- ولأن مفاوضات أوسلو، بدأت تحت مظلة منظمة (الفافو)، فقد رأس الوفد الإسرائيلي في الجولات الأربع الأولى (د.يائير هيرشفيلد) الذي سبق وعمل مع هذه المنظمة، ومعه الدكتور (رون بونداك) والفريق كان تحت إشراف (يوسي بيلين) المباشر ورعاية بيرس- رابين منذ البداية.

- وانهقدت مفاوضات أوسلو تحت عنوان: (ندوة عن الموارد البشرية تنظمها الفافو) في فيلا منعزلة في ساريسبورغ على مقربة من أوسلو. وجدول المفاوضات: خيار (غزة أولاً)، خطة مساعدات دولية للضفة وغزة، تعاون اقتصادي متين بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي(حواتمة، ١٩٩٨، ص. ٨٥ - ٨٦).

أهم مراحل وجولات التفاوض :

ال الجولة الأولى (١٩٩٣/١/٢٠) تم عقد الاجتماع الأول بين الجانبين يوم ١٩٩٣/١/٢٠ في مدينة ساريسبورغ التي تبعد حوالي مائة كيلو متر عن مدينة أوسلو، وحضر هذا اللقاء عن الجانب الفلسطيني، أبو علاء وحسن عصفور والدكتور ماهر الكرد، وعن الجانب الإسرائيلي الدكتور يائير هيرشفيلد الأستاذ في جامعة حيفا، والدكتور رون بوندك الذي كان يعمل مع "يوسي بيلين" ومن المتخصصين بالأبحاث الاستراتيجية في القضايا الأمنية والاقتصادية. اقترح الجانب الفلسطيني أن يتم مباشرة في مناقشة مسائل القرار ٢٤٢، السلطة الانتقالية، المرحلة النهائية، القدس، الاستيطان. وأن يكون الهدف هو إعلان مبادئ، وبعد يومين من النقاش تم الاتفاق أولاً على قضايا البحث وهدفها.

قدم الجانب الفلسطيني في الاجتماع الأول، كما يذكر محمود عباس وثيقة إعلان المبادئ التالية :

١- إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل للوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

٢- نطاق السلطة الانتقالية الفلسطينية تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، ويتم الاتفاق على بحث الاستثناءات الإدارية خلال المفاوضات، على ألا تخل هذه الاستثناءات بولاية القرار ٢٤٢ و٣٣٨ ومبادئ القانون الدولي.

٣- تمارس السلطة الانتقالية الفلسطينية كافة السلطات التي يتفق على نقلها إليها.

٤- يتم اختيار السلطة الانتقالية بالانتخاب العام والحر والمباشر من قبل جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة حسب إحصائيات ١٩٦٧/٦/٤م.

٥- تتولى جهات دولية يتفق عليها مراقبة عمليات الانتخابات ونقل السلطة.

٦- تنشأ لجنة ثنائية لبحث القضايا المشتركة ولفض المنازعات (من السلطة الانتقالية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية).

٧- تشكل لجنة تحكيمية، تحال إليها كافة الأمور المختلف عليها.

٨- إن قضايا الأمن في مفهومها الاستراتيجي المستقبلي بما تعنيه من تجسيد لأفكار التعايش السلمي في المنطقة تتطلب دراسة منطلقة من توفر النوايا الحسنة لدى كافة الأطراف.

٩- يبدأ الطرفان ببحث المرحلة النهائية بعد سنتين من تطبيق المرحلة الانتقالية أو حسب الاتفاق أيهما أقرب. وفي كل الأحوال تبدأ المرحلة النهائية في موعد لا يتعدى بداية الثالثة من هذه المرحلة.

١٠- دون الإجحاف بالمرحلة النهائية يتم بشكل غير رسمي دراسة إمكانية إنشاء اتحاد كنفدرالي للبحث في أفضل السبل والوسائل المناسبة لاستقرار المنطقة وإشاعة السلام.(حمدان، عواد، جبارة، حسين، ومصطفى، ٢٠١٢، ص. ٥٢٨ - ٥٢٩).

الجولة الثانية : (١٩٩٣/٢/١١)

في أوصلو في فيلا ساريسبورغ سارت الأمور ب(مرونة) منذ الجولة الثانية لندوة الفافو في ١١ و١٢ شباط/فبراير، رغم أن وارن كريستوفر كان يواصل جولاته المكوكية في الشرق الأوسط وتحت شعار " إعطاء مفاوضات واشنطن دفعة للأمام".

في هذه الجولة قدم الفريق الإسرائيلي ثلاثة مشاريع :

١- مسودة إعلان المبادئ.

٢- خطوط عريضة لخطة مارشال لتنمية الضفة والقطاع.

٣- التعاون الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني وبرنامج العمل.(حواتمة، ١٩٩٨، ص.٨٦).

بعد انتهاء الجولات الخمسة من المفاوضات وضعت وثيقة أو مسودة إعلان المبادئ(عباس، ١٩٩٤، ص. ٢١٩).

المطلب الثالث :

بنود الاتفاق :

تألف إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي (اتفاق أوصلو) من سبع عشرة مادة وأربعة ملاحق إضافة إلى محضر تفسيري لبعض مواد الإعلان، وحدد في مادته الأولى هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في إقامة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات، تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) (أبو مور، ٢٠١٤، ص. ١٩٢)

ومن أبرز النقاط التي تضمنها اتفاق أوسلو :

١. إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات .
٢. تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.
٣. خلال شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب "إسرائيل" من غزة وأريحا، تشمل نقلا محدودا للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.
٤. بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي، تجري انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة .
٥. يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا "الإسرائيليين" في تلك الأراضي.
٦. "إسرائيل" "حق النقض" "الفيتو" ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.
٧. ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.
٨. يمتد الحكم الذاتي تدريجيا من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة (صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٧٦).

٩. من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

١٠. من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها (نوفل، ١٩٩٥، ص. ٣٣٢-٣٣٣).

المبحث الثالث

(نتائج الاتفاق)

المطلب الأول : نتائج الاتفاقية على الجانب الفلسطيني

كان لاتفاقية أوسلو نتائج سلبية على الوضع الفلسطيني بشكل عام، وبعض النتائج الإيجابية كما يرى موقعو الاتفاق، سأستعرضها في النقاط التالية :

النتائج السلبية لاتفاق أوسلو على الوضع الفلسطيني بشكل عام :

١- أخرج الاتفاق الأمم المتحدة كمظلة دولية تحكم النزاع بين الطرفين ولم تعد كل قراراتها المتعلقة بحق شعب فلسطين في تقرير المصير، أو بقرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧، تشكل مرجعية يمكن الاحتكام إليها. وظلت الولايات المتحدة تلعب دور الراعي الأكبر لعملية التسوية وهي المعروفة بانحيازها الصارخ للجانب الإسرائيلي.

٢- اختلفت نظرة الرأي العام الدولي إلى الشعب الفلسطيني من صاحب حق مهضوم وأرض مغتصبة ومقاتل من أجل الحرية، إلى شعب وَقَعَ مع أعدائه اتفاق سلام عليه الوفاء بالتزاماته لتحقيق مزيد من الحقوق، فيما بدوا وكأنهم "أعادوا حقهم المسلوب".

٣- لم يتعرض الاتفاق لأخطر القضايا حيث تم تأجيلها لمرحلة المفاوضات النهائية :

أ- مستقبل مدينة القدس، والتي أعلنها اليهود عاصمة أبدية لهم و صادروا ٨٦% من أرضها، وأسكنوا في القدس الشرقية أكثر من ٢٠٠ ألف مستوطن.

ب- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم (سنة ٢٠٠١) عن ستة ملايين و ٢٠٠ ألف لاجئ .

ج- مستقبل المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث صادر الصهاينة ٦٢% من أراضي الضفة الغربية(صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٧٧).

٤- أدى تأجيل القضايا المصيرية (السيادة - القدس - المستوطنات - اللاجئين) إلى مفاوضات الحل النهائي إلى تفريغ الحل الانتقالي من مضمونه الحقيقي، إذ استمر الكيان الصهيوني في الاحتفاظ بالأمن و الهيمنة على المنافذ الحدودية، والسيطرة على الأرض والثروات وربط قرارات السلطة وتشريعاتها الرئيسية بسلطات الاحتلال، ومنعها من فتح سفارات وممثليات في الخارج.

٥- توسيع الاستيطان. جنبا إلى جنب مع مصادرة الأراضي نشطت إسرائيل في البناء الاستيطاني عقب الاتفاقيات وكأنها كانت في سباق مع الزمن. لقد بنت إسرائيل بيوتا استيطانية خلال سبع سنوات من توقيع الاتفاقية تساوي بعددها تقريبا تلك التي بنتها منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٩٤. ظهر أن إسرائيل بدأت سباقا مع الزمن بعد توقيع الاتفاقيات، وعملت على الإسراع في فرض أمر واقع في الضفة الغربية يؤثر

على سير أي مفاوضات مستقبلية(عرفات، ٢٠٠٥، ص. ٨٩-٩٠). وقد شهدت الأراضي المحتلة بعد اتفاق أوسلو تسارعا في عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي لشق الطرق الالتفافية التي أقرتها اتفاقية طابا (أوسلو ٢)(القضية الفلسطينية في نصف قرن، ١٩٩٩، ص. ٢٣٦).

٦- أعطى الاتفاق إسرائيل مزيدا من الوقت لاستكمال تهويد المدينة وخلق وقائع جديدة، وذلك في مجال بناء المستوطنات حول القدس وداخلها، وزيادة عدد المستوطنين فيها والتضييق على السكان العرب في المدينة وممارسة الضغوط عليهم لتهجيرهم(البحيري وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٥٠٠).

٧- عبر التوقيع على الاتفاق عن "تنازل الموقعين عن حقوق مقرة دوليا، أبرزها حق مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مقاومة الشعب تحت الاحتلال العسكري لقوات الاحتلال وإرهابها بالقوة".(المرجع السابق، ص. ٤٦٩).

٨- أدى الاتفاق إلى توفير ظروف أفضل للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة حيث الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي(صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٩٢).

٩- أما موضوع "السيادة" الذي احتفظت به إسرائيل لنفسها خلال المرحلة الانتقالية فقد ظهرت آثاره السلبية على المستوى الأمني من خلال تنقلات المواطنين الفلسطينيين بين المدن وخارج إطار الحكم الذاتي.

١٠- تفشي مظاهر الفساد والمحسوبية في مناطق الحكم الذاتي في الوزارات والمؤسسات والتضييق على الحريات العامة من خلال اعتقال بعض الصحفيين وإغلاق بعض المؤسسات الصحفية وإحراق بعضها الآخر فضلا عن مصادرة بعض الصحف ومنعها من الدخول إلى مناطق الحكم الذاتي(القضية الفلسطينية في نصف قرن، ١٩٩٩، ص. ٢٣٧).

١١- تقييد نطاق حل القضية الفلسطينية بفلسطيني الداخل، وتحويل قضية الشعب الفلسطيني في الخارج إلى قضية أشخاص مشردين وقصر حل قضيتهم على التوطين أو التعويض بالإضافة إلى تهميش قضية النازحين والحيلولة دون عودة معظمهم إلى أراضيهم.

١٢- ترسيخ قضية الأمن الصهيوني كأحد محددات حصول الفلسطينيين على حقوقهم السياسية واتخاذ ذلك كذريعة لتحقيق المآرب السياسية للاحتلال.(القضية الفلسطينية في نصف قرن، ١٩٩٩، ص. ٢٣٩-٢٤٠).

١٣- يؤسس الاتفاق تعاوناً وتحالفاً أمنياً بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لمواجهة البرامج المسلحة لقوى المعارضة ضد إسرائيل، وفي ذلك يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحاق رابين: "إن الفلسطينيين أكفأ منا في حفظ الأمن داخل مناطقهم وقمع الإرهابيين"(البحيري وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٥٠٢).

١٤- أدى الاتفاق كذلك إلى فرز سياسي بين معسكري المؤيدين والمعارضين، مما تسبب بانقسام كبير في الشارع الفلسطيني تجاه معظم القضايا التي يتوجب التعامل معها، مما أضعف إمكانية اتخاذه منطلقاً موحداً للجهد الفلسطيني العام.

١٥- أدى الاتفاق إلى تباين في نظرة القوى السياسية الفلسطينية لمنهج التعامل مع الاحتلال في بقية الأراضي المحتلة التي لا يشملها اتفاق غزة - أريحا، حيث رأى "المؤيدون" ضرورة الالتزام بنصوص الاتفاق لتحقيق مزيد من المكتسبات عبر التفاوض والحوار في إطار الاتفاق، فيما رأى "المعارضون" أن المواجهة المسلحة مع قوات الاحتلال هي السبيل الأفضل لإجبار الاحتلال الإسرائيلي على التنازل لصالح الحقوق الفلسطينية(المرجع السابق، ص. ٤٩٦-٤٩٨).

١٦- لا يوجد في الاتفاق إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، أو إقامة دولتهم المستقلة، ولا يشير الاتفاق إلى الضفة والقطاع كأراضٍ محتلة، مما يعزز الاعتقاد أنها أراضٍ متنازع عليها.

١٧- لا تتضمن مسؤوليات السلطة الفلسطينية الأمن الخارجي والحدود، ولا يستطيع أحد دخول مناطق السلطة دون إذن "إسرائيلي" ولا يجوز للسلطة تشكيل جيش، والأسلحة تدخل بإذن "إسرائيلي".

١٨- اعترفت قيادة م.ت.ف "بحق إسرائيل في الوجود"، وبشرعية احتلالها لـ ٧٧% من أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والتي لا تجري عليها أية مفاوضات (صالح، ٢٠٠٢، ٢٧٦-٢٧٧).

١٩- أما فيما يخص موضوع المياه في الاتفاقية، فإن الاتفاق لم يحدد الحقوق والتوجهات لحل المشكلة المائية في الضفة والقطاع . وبالنظر إلى أهم برامج السلطة الفلسطينية هي عمليات التطور الزراعي والصناعي وإنشاء البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني المنهار، فإن المياه تعد المشكلة الأساسية التي تواجه هذه البرامج . وقد شرح الدكتور رياض الخضري رئيس الوفد الفلسطيني في المفاوضات المتعددة الواقع الذي فرضه اتفاق أوسلو على الجانب الفلسطيني في مجال المياه بقوله: "يقتصر عمل الهيئة الفلسطينية للإشراف على المياه على جمع البيانات وتسليمها لإسرائيل". (البحيري وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٥٠٥).

٢٠- بالنسبة للأمن نصت اتفاقية طابا الملحق ب أوسلو على أنه لا يحق للسلطة ملاحقة الذين تعاونوا مع إسرائيل سواء بالتحقيق أو المساءلة أو الطرد من الوظيفة ، بينما نصت على ملاحقة الإرهاب والإرهابيين، أي المجاهدين والمقاومين الفلسطينيين (عرفات، ٢٠٠٥، ص. ٦٥).

٢١- في مجال التعليم. تبين أن الاتفاقيات تطالب بمنهاج تربوي يتناسب مع نصوصها من أجل إحلال السلام، وأخذت إسرائيل ومعهها أمريكا تراقب المناهج المدرسية وتفتحصها جيدا وتعرض بقوة على بعض الجمل والفقرات والمعلومات (عرفات، ٢٠٠٥، ص. ٦٩).

٢٢- في المجال الاقتصادي. وقعت السلطة الفلسطينية على اتفاقية باريس الاقتصادية التي تجعل من الفلسطينيين ملحق للاقتصاد الإسرائيلي لا يقوى على الاستقلال الجزئي. فتحت الاتفاقية السوق الفلسطينية أمام كل الأسواق بحيث انهار جزء كبير من الصناعة الفلسطينية المتواضعة، وتأثرت الزراعة بدرجة كبيرة، ولحقت أضرار هائلة بالحرف. تعاملت اتفاقية باريس مع الفلسطينيين وكأنهم دولة وفتحت الضفة وغزة لمختلف أنواع الاستيراد. فتحت السلطة الفلسطينية السوق الفلسطينية لكل أنواع البضائع ولم تطور أي نوع من الحماية من للصناعة المحلية.

٢٣- تقطيع أوصال الضفة الغربية. نظرا لتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق رئيسية، ونظرا لتخوف إسرائيل من الناحية الأمنية، انتشرت نقاط التفتيش الإسرائيلية والفلسطينية على الطرق المختلفة ومداخل المدن وأقيمت الحواجز. وضع الإسرائيليون مكعبات إسمنتية عند مداخل المدن لفصل منطقتي "ب" و"ج" عن منطقة "أ"، وبدأ الفلسطيني يشعر بمرارة التنقل من مكان إلى آخر.

٢٤- تتبع أخبار الناس. تم تجنيد آلاف الفلسطينيين لمراقبة جمهور الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، صنع هذا أزمة ثقة داخلية، وأخذ الناس يشكون ببعضهم بعضا ظانا كل شخص أن الطرف الآخر عبارة عن مندوب أو مخبر. فحصلت أزمة ثقة ودب الخوف في قلوب الناس.

٢٥- الدوريات المشتركة. كان منظر غريب جدا أن تسير دوريتان عسكريتان إحداهما فلسطينية وأخرى إسرائيلية، ضمن حدود مناطق السلطة الفلسطينية فقط ووفق مسارات رئيسية محددة مسبقا. تحركت هذه الدوريات في شوارع رئيسية محدودة مثل شارع بئر السبع في الخليل، وشارع فيصل في نابلس، وشارع السهل في طولكرم.

٢٦- التضييق الإعلامي. اتخذت السلطة الفلسطينية إجراءات عدة من أجل الحد من حرية الإعلاميين سواء على المستوى المكتوب أو المسموع أو المرئي، حيث أغلقت السلطة بعض الصحف مثل صحيفة الوطن والاستقلال، ومنعت توزيع بعضها لفترات محدودة مثل النهار والقدس، وقامت بإغلاق بعض الإذاعات المحلية ومحطات التلفاز. (المصدر نفسه، ص. ٧٥).

٢٧- الملاحقة الأمنية للفصائل والمواطنين. أخذت السلطة الفلسطينية تلاحق الفصائل الفلسطينية المقاومة وتعتقل أبناءها وتحول دون القيام بعمليات ضد إسرائيل حيث اعتقلت السلطة مئات الأشخاص من حركتي حماس والجهاد الإسلامي وزجت بهم في سجونها المنتشرة في أنحاء الضفة وغزة، واعتقلت أفراداً من حركة فتح. ولكنها كانت تسجنهم في مقرات الشرطة أو الأجهزة الأمنية الأخرى. وقد حصل أن أمضى معتقلون حوالي ثلاث سنوات دون محاكمة أو توجيه تهم، ولم يخرجوا إلى إثر ضغط شعبي تراكم مع بداية انتفاضة الأقصى (عرفات، ٢٠٠٥، ص. ٧٦-٧٧).

٢٨- تأثرت مسألة الوحدة الوطنية كثيراً من سياسة السلطة الفلسطينية. للمراقب أن يتخيل الموقف الصعب عندما يقوم سجين سابق لدى الاحتلال باعتقال زميله الذي كان يعاني معه بنفس الزنزانة أو ذات الخيمة، هناك من كان يبحث عن عذر، وهناك من لم يجد عذراً لأحد، ورأى في المسألة خيانة لا تقتصر على قائد أو رئيس جهاز وإنما تشمل كل من له علاقة. نفرت النفوس، وتعمق الجرح ونشأت العداوة وغلظ الكلام واتسع الاتهام .

٢٩- صهيئة بعض المفاهيم الفلسطينية. بدأت بعض التعبيرات والمصطلحات والمفاهيم تأخذ محتوى أو منحى آخر بعد البدء بتطبيق الاتفاقيات. مثلاً، لم يكن من الغريب أن يسمع المشاهد مسؤولاً فلسطينياً يصف الإسرائيليين بالطرف الآخر، كانت إسرائيل العدو الصهيوني أو الكيان الصهيوني، فجأة زالت كلمة العدو.

٣٠- البعد العشائري. استعانت القيادة الفلسطينية بشخصيات بارزة من العائلات ووفرت لها الدعم المالي والأمني، وطوعت العديد من أبناء حركة فتح لمساعدتها. استلم أبناء العائلات المتنفة وزارات ومؤسسات وحولوها إلى قلاع خاصة تقوم على خدمة أهداف ومصالح القيادة الفلسطينية، وعلى رفع شأن العائلة بدل أن تكون المؤسسات ملكا للشعب الفلسطيني(المصدر نفسه، ص. ٨٣).

من ناحية أخرى، يذهب المدافعون عن اتفاقيات أوسلو باتهام خصومهم "بالعدمية" و"عدم الواقعية"، ويقولون إن هذا هو أفضل ما يمكن تحصيله في ظل اختلال موازين القوى والعجز العربي والإسلامي الحالي. كما يذكر المدافعون أن هذه الاتفاقيات شكلت فرصة لمنظمة التحرير الفلسطينية وشعب فلسطين لبناء الحقائق على الأرض وإقامة السلطة الفلسطينية واستتقاذ ما يمكن استتقاذه من أرض قبل أن تقضي عليها آلة الضم والمصادرة الصهيونية، ويذكرون أن "إسرائيل" اعترفت في هذه الاتفاقية رسميا بالشعب الفلسطيني وبحقوقه السياسية المشروعة، كما اعترفت لأول مرة ب م.ت.ف ممثلة لهذا الشعب، واعترفت أيضا بالوحدة الإقليمية للضفة والقطاع. ويقولون أن مسار أوسلو مهما حاول الصهاينة التهرب من التزاماته سيؤدي في النهاية إلى قيام الدولة الفلسطينية(صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٧٨). وقد سمح الاتفاق بعودة آلاف القيادات والكوادر وأعضاء التنظيمات الفلسطينية الذين كانوا يعيشون خارج فلسطين، هم وعائلاتهم(حمدان، عواد، جبارة، حسين، ومصطفى، ٢٠١٢، ص. ٥٤٣).

المطلب الثاني :

المكاسب الإسرائيلية من اتفاق أوسلو:

انعكس اتفاق أوسلو على الجانب الإسرائيلي بشكل ايجابي، وقد وصف أحد المفاوضين الإسرائيليين في أوسلو أوري سبير الاتفاق بأنه "اتفاق استراتيجي"، لذلك سأسعرض بعض هذه الإيجابيات في النقاط التالية:

١- تسويق الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في المنطقة، له حق العيش ضمن حدود آمنة، أي حصول الكيان على شرعية فلسطينية - عربية.

٢- ستوفر أجواء التسوية فرص نمو اقتصادي أفضل للكيان "الإسرائيلي" وهذا ما حدث فعلا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إذ قفز الناتج القومي الإسرائيلي من ١٥,٣ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٨٣ إلى ١٠٥,٤ مليار سنة ١٩٩٩، وارتفع دخل الفرد "الإسرائيلي" إلى ١٨,٣٠٠ دولار ليشكل أحد أعلى الدخول في العالم.(صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٩٢).

٣- عالج الاتفاق مختلف الجوانب المتعلقة بأمن إسرائيل وجيشها ومواطنيها سواء داخل مناطق الحكم الذاتي المحدود أو خارجها، غير أنه لم يتطرق إلى الأمن الفلسطيني إلا في شق واحد يتعلق بالنظرية الإسرائيلية القائلة بأن فئات المعارضة الفلسطينية تشكل خطرا على الفلسطينيين، وقد عبر عن هذا الفهم "شمعون بيريز" وزير خارجية إسرائيل عند توقيع الاتفاق بقوله: "إن إسرائيل ستوفر السلاح اللازم لسلطة الحكم الذاتي لمواجهة الأخطار الأمنية من المنظمات الإرهابية"(البحيري وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٥٠١).

٥- بما أن "ممثلي الشعب الفلسطيني" الرسميين هم الذين وقعوا الاتفاق، فقد فتح ذلك الباب واسعا أمام الأنظمة العربية ودول العالم إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي على مستويات مختلفة. مما أدى إلى فك العزلة الدولية عنه والتي عاناها طيلة ٤٥ عاما، وأصبح "إسرائيل" مكاتب تمثيل في تونس والمغرب وقطر وعمان وموريتانيا، كما أقامت نحو ٥٠ دولة أخرى علاقات دبلوماسية معها(صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٧٧).

٦- نشأت في الكيان الإسرائيلي حتى اندلاع انتفاضة الأقصى حالة من الاستقرار الأمني النسبي والازدهار الاقتصادي، فتضاعف الدخل القومي "الإسرائيلي" من نحو ٣٠ مليار سنة ١٩٩٣ إلى ١٠٥ مليارات دولار سنة ١٩٩٩. كما استقبل الكيان "الإسرائيلي" مئات الآلاف من المهاجرين اليهود (صالح، ٢٠٠٢، ص. ٢٧٧).

٧- في تعليق لـ "رون بونداك" أحد المفاوضين الإسرائيليين في أوسلو حول نتائج الاتفاق على الجانب الإسرائيلي يقول: "تم قبولنا في العالم وتحركت العلاقات بيننا وبين العالم العربي بشكل ادراماتيكي، وبدأ افتتاح مكاتب تجارية وسفارات لنا، وقد أتاح هذا الحدث بدء مفاوضات جدية فوراً بين إسرائيل والأردن مما أدى بعد سنة إلى اتفاق سلام بيننا وبين الأردن. وجاءت إلى إسرائيل استثمارات ضخمة، ولشركات عالمية مثل انتل، وشركات صينية ويابانية، الكل جاء هنا" (الضامن، ٢٠١٤).

٨- فيما يتعلق بموضوع المياه قد أشار إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي إلى (تعاون الطرفين - إسرائيل والفلسطينيين - في إدارة الموارد المائية في الضفة و القطاع وتقديم مقترحات حول حقوق المياه لكل جانب)، كما دعا إلى تطوير البنية التحتية بما في ذلك المياه). إلا أن إسرائيل بدلا من التخلي عن المياه في مناطق الحكم الذاتي فإنها ما زالت تصر على ضرورة البحث عن مصادر جديدة خارجية لتزويد الضفة والقطاع، مشيرة بذلك إلى أن حقوق المياه في هذه المناطق إنما أصبحت "إسرائيلية" بحكم الاحتلال والأمر الواقع، ويؤكد رئيس لجنة المياه عن الجانب الإسرائيلي في المفاوضات المتعددة الأطراف (كاتس عوز): "أن مياه الضفة الغربية كانت وستبقى إسرائيلية حتى بعد إقامة الحكم الذاتي". وعليه فإن اتفاق الحكم الذاتي لم يعط الحق في استخدام المياه للفلسطينيين وفق مصالحهم القومية والوطنية ووفق تخطيطهم الاقتصادي. من هنا ينظر الإسرائيليون إلى مياه الضفة الغربية بوصفها مصادر وطنية لإسرائيل (البحيري وآخرون، ١٩٩٧، ص. ٥٠٤ - ٥٠٥)

٩- في تعليق للخبير الإسرائيلي للاستيطان (درور اتكس) حول اتفاق أوسلو يقول: "اتفاق أوسلو هو أحسن هدية للمستوطنين الإسرائيليين، وللمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، لأنه خلق الظروف الملائمة التي ينتعش مشروع كهذا ضمنها، بينما تعتني السلطة الفلسطينية كما هو مفترض بالمواطنين الفلسطينيين... فإن ٦٠% من الضفة الغربية تظل مفتوحة أمام الاستيطان... إنها فترة استغلتها إسرائيل بشكل فعال ومكثف لتضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى ثلاثة أمثال... وكي تغير تماما وبشكل لا رجعة فيه جغرافيا الضفة الغربية ، ومن الأمثلة البارزة الطرق الالتفافية (الضامن، ٢٠٠٢).

يبدو لي مما استعرضته من نتائج أن الاتفاق جاء عكس صالح الفلسطينيين تماما، وقد خلق عقبات داخلية داخل الشعب الفلسطيني، وأنه صيغ بدون خبرة ودون النظر إلى انعكاساته على الفلسطينيين على المدى البعيد، وأستشهد بما قاله محمود عباس في كتابه طريق أوسلو: "لا بد أن أقر طيلة مفاوضات أوسلو لم نعرض النصوص على مستشار قانوني خشية تسريبها. ولذلك كنا نعتمد على خبرتنا وتجربتنا في التعامل مع النصوص". بينما كان واضحا من خلال النتائج على الجانب الإسرائيلي أن الاتفاق جاء لصالح إسرائيل.

الخاتمة:

بعد هذا البحث في موضوع اتفاق أوسلو "السياق التاريخي والتداعيات" الذي وقع بين منظمة التحرير وإسرائيل عام ١٩٩٣م توصلت إلى النتائج التالية:

- ١- لم يكن توجه منظمة التحرير الفلسطينية للتسوية السلمية وقبولها بوجود إسرائيل وليد اللحظة، وإنما تطور منذ عام ١٩٦٧.
- ٢- كان للظروف المحلية والإقليمية والدولية أثر كبير في توجه المنظمة للحول السلمية والتوصل في النهاية لتوقيع اتفاقية أوسلو.
- ٣- شكلت مشاريع التسوية السلمية التي سبقت أوسلو اللبنة الأساسية للاتفاقية أو النسخة المطورة عنها إن صح التعبير.
- ٤- كان لاتفاقية أوسلو نتائج سلبية (كارثية) على الوضع الفلسطيني بشكل عام، ونتائج إيجابية مرضية تماما على الجانب الإسرائيلي.
- ٥- استقراد منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار الفلسطيني وقد ظهر ذلك واضحا في توقيعها على هذه الاتفاقية دون الرجوع إلى الشعب الفلسطيني صاحب القضية.

المراجع:

- البحيري، الكفافي، فوزي، المسيري، ونوفل، بركات. (١٩٩٧). المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمان، دار البشير.
- حمدان، عواد، جبارة، وحسين، مصطفى. (٢٠١٢). فلسطين والقضية الفلسطينية، عمان، منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- حواتمة، نايف. (١٩٩٨). أوسلو والسلام الآخر المتوازن. ط١. سوريا: الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع .
- درويش، عبد السلام. (٢٠١٣). أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا : نابلس .
- السطري، حاتم. (٢٠١٦). مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية (١٩٧١-١٩٩٣م) . رسالة ماجستير منشورة . الجامعة الإسلامية، كلية الآداب: غزة .
- سمور، زهدي. (١٩٩٦). تاريخ العرب المعاصر. ط١. عمان : منشورات جامعة القدس المفتوحة .
- شديد، محمد. (١٩٨١). الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية. القاهرة : جمعية الدراسات العربية .
- شفيق، منير. (١٩٩٤). اتفاق أوسلو وتداعياته. الأردن: منشورات فلسطين المسلمة.
- صالح، محسن. (٢٠٠٢). فلسطين - سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية. ط١. كوالالمبور.

- الضامن، روان. قناة الجزيرة. ثمن أوسلو، استرجع في تاريخ ١٩١٤/١/٣١ م من <https://youtube.com/watch? V=6rwoqc29jek> .
- عباس، محمود. (١٩٩٤) . طريق أوسلو. ط٢. بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .
- عرفات، حنان. (٢٠٠٥) . أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا : نابلس .
- مور، أنور. (٢٠١٤) . التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٩٩) . رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الإسلامية، كلية الآداب: غزة .
- نوفل، ممدوح. (١٩٩٥). قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة "طبعة أوسلو". ط١. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع .
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨. ط ١. (١٩٨٠) . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- القضية الفلسطينية في نصف قرن. ط١. (١٩٩٩) . لندن: منشورات فلسطين المسلمة .